



INTERNATIONAL BAR ASSOCIATION'S HUMAN RIGHTS INSTITUTE

بيان صحفي

(للتشر الفوري: الاثنين، 10 شباط /فبراير 2014)

جمهورية مصر العربية: IBAHRI تحت الحكومة المستقبلية على تعزيز استقلالية النظام القضائي

في تقرير نُشر اليوم، حثَّ **International Bar Association's Human Rights Institute (IBAHRI)** (معهد حقوق الإنسان التابع لرابطة المحامين الدولية IBAHRI) الحكومة المصرية المستقبلية على العمل على تعزيز استقلالية النظام القضائي وأجهزة المحاكم، وذلك من أجل تدعيم سيادة القانون في مصر.

خُصَّ التقرير الذي جاء في 85 صفحة بعنوان **فصل القانون عن السياسة: التحديات التي تواجه استقلالية القضاء والمدعين العامين في مصر** إلى أنه، على الرغم من حماية استقلالية القضاء كقاعدة عامة متبعة على أعلى المستويات، عملياً و إجرائياً، إلا أن السلطة التنفيذية (وخاصة من خلال وزير العدل) تتمتع بصلاحيات واسعة على القضاء، مما يوفر فرصة للإجراءات التعسفية. ويدعو التقرير، كذلك، الحكومة الانتقالية والمستقبلية إلى تصحيح سجل الدولة في ما يتعلق بالملاحقات القضائية الانتقائية من خلال ترسيخ إجراءات عدلية انتقالية جادة وسلمية تضمن الاستقلالية والحيادية.

علقت البارونة هيلينا كينيدي كيو سي (Helena Kennedy QC)، الرئيسة المشاركة لـ IBAHRI، قائلة: "خلال فترة حكم الأنظمة الثلاثة المتعاقبة التي خلفت سقوط نظام حسني مبارك عام 2011، تواصلت الملاحقة القضائية لقوات المعارضة بشكل محموم. مثل هذه الميول إلى الملاحقة القضائية يجب تناولها بالبحث من أجل ضمان وجود إدارة منصفة وفعالة للعدالة في مصر". واستطردت قائلة: "إقرار دستور عام 2014 يشكل تحسناً كبيراً على سابقه الذي أُقر عام 2012، ويمثل بداية جديدة لمصر. إن IBAHRI تشجع بشدة الحكومة المصرية الجديدة على ترسيخ المعايير التي تحمي استقلالية النظام القضائي أجهزة المحاكم، وذلك من أجل حماية سيادة القانون في الحاضر وللأجيال القادمة".

يستند التقرير على النتائج التي توصلت إليها بعثة تقصي الحقائق التي أرسلها IBAHRI إلى القاهرة في حزيران / يونيو عام 2013، وعلى التحقيقات اللاحقة التي تم إجراؤها عن بعد في الفترة الممتدة بين شهر آب / أغسطس وشهر تشرين الثاني / نوفمبر عام 2013. ومن أجل تعزيز سيادة القانون في مصر، فقد اشتمل التقرير على توصيات محددة للحكومة المستقبلية، وتشمل:

- إنهاء تدخل وزير العدل في تحديد مهمات القضاة وضمان أن يتم تخصيص القضايا الفردية بناءً على التخصصات القضائية أو على أساس عشوائي شفاف؛
- تبني التدابير التي من شأنها إزالة أي تأثير آخر لوزير العدل على العمل القضائي؛

- تبني سلسلة من المبادئ التوجيهية المنشورة التي تحكم استخدام الاجتهاد الإدعائي في إقامة الدعاوى، بمساعدة دولية؛ و
- ترسيخ عملية عدالة انتقالية تشمل هيئة تقصي حقائق، مع إشراك جهات دولية إذا أمكن.

قال ستيرنفورد مويو (Sternford Moyo)، الرئيس المشارك لـ IBAHRI: "تأتي توصيات IBAHRI في وقت حساس بالنسبة لمصر، التي تجد نفسها أمام مفترق طرق سياسي آخر. وتشكل الانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة فرصة ثمينة بالنسبة للحكومة المستقبلية لتعزيز وحماية استقلالية القضاء وأجهزة المحاكمة في مصر". وأضاف مويو قائلاً: "إنه يولي أهمية قصوى لوجود جهاز قضائي مستقل من أجل حماية الحق في الحصول على محاكمة عادلة. في هذا الصدد، الفرصة مهيأة أمام مصر الآن لترسيخ هذا المبدأ الأساسي والجوهرية الذي يقوم عليه أي مجتمع ديمقراطي. ونحن في IBAHRI يحذونا الأمل أن مصر ستفعل ذلك".

سيتم إطلاق تقرير **فصل القانون عن السياسة: التحديات التي تواجه استقلالية القضاء والمدعين العامين في مصر** من خلال ندوة نقاش عالية المستوى ستقام في جمعية القانون في إنجلترا وويلز (The Law Society of England and Wales) في 10 شباط / فبراير 2014. ومن بين أعضاء الندوة:

- البروفيسور شريف بسيوني (Cherif Bassiouni)، أستاذ بحوث قانونية مرموق وأستاذ فخري في جامعة دي باول للقانون (DePaul University College of Law)، مؤلف وخبير معتمد لدى الأمم المتحدة في جرائم الحرب، شيكاغو، الولايات المتحدة الأمريكية.
- الأنسة أمل علم الدين (Amal Alamuddin)، محامية في المحاكم العليا البريطانية متخصصة في القانون الدولي وحقوق الإنسان، ومقررة بعثة IBAHRI، لندن، المملكة المتحدة؛ و
- السيد ناصر أمين (Nasser Amin)، المدير التنفيذي للمركز العربي لاستقلالية القضاء والمحاماة، القاهرة، مصر.

اضغط هنا لتحميل فصل القانون عن السياسة: التحديات التي تواجه استقلالية القضاء والمدعين العامين في مصر.

[http://www.ibanet.org/Document/Default.aspx?DocumentUId=F9B98243-3B26-4592-B6F5-\(C9DF11A87C03](http://www.ibanet.org/Document/Default.aspx?DocumentUId=F9B98243-3B26-4592-B6F5-(C9DF11A87C03)

النهاية

ملاحظات للمحرر

(1) باشرت بعثة IBHARI لتقصي الحقائق عملها في الفترة من 24 إلى 28 حزيران/ يونيو عام 2013. وخلال الزيارة، عقدت IBHARI أكثر من 20 اجتماعاً مع أكثر من 45 صاحب مصلحة رئيسي جمعت بين: جهات متداخلة من الجهاز القضائي المصري الذي شمل قضاة محكمة استئناف القاهرة، والمجلس القضائي الأعلى وممثلين عن نادي قضاة مصر؛ وممثلين عن وزارة العدل؛ ومستشار قانوني للرئاسة؛ ومستشارين قانونيين للحكومة؛ وممثل عن رابطة المحامين المصريين؛ وممثلين عن حزب الوسط وجبهة الخلاص الوطني والحزب الديمقراطي الاجتماعي؛ وممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان والمركز العربي لاستقلالية القضاء والمحاماة؛ ونشطاء شباب؛ وأعضاء من السلك الدبلوماسي.

وتم إجراء مقابلات شخصية وعن بعد في الفترة الممتدة بين شهر آب / أغسطس وشهر تشرين الثاني / نوفمبر عام 2013 مع: السفارة البريطانية في القاهرة؛ والسيد ناصر أمين من المركز العربي لاستقلالية القضاء والمحاماة؛ و د. محمد سودان (Muhammad Soudan) و د. عمر مصطفى (Amr Moustafa) من جماعة الإخوان؛ ومنى ذو الفقار

(Mona Zulficar)، محامية وعضوة لجنة صياغة دستور عام 2013؛ وجمال عيد (Gamal Eid) من الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان. كما طلب IBAHRI إجراء مقابلة مع ممثل عن وزارة العدل في حكومة الإدارة المصرية المؤقتة، إلا أن هذا الطلب قوبل بالرفض.

وقد تم إجراء تحليل للأدوات القانونية المحلية والدولية النافذة، وللمصادر الثانوية، بما يشمل تقارير المنظمات غير الحكومية وتقارير الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتم الأخذ بالمقالات الأكاديمية والتقارير الإعلامية، وتم تجميع التقرير بالتوافق مع المبادئ التوجيهية للزيارات والتقارير الخاصة ببعثات تقصي الحقائق لمنظمات حقوق الإنسان الدولية؛ مبادئ لوند - لندن التوجيهية ('Lund-London Guidelines').

(2) **International Bar Association (IBA)**، التي تأسست عام 1947، هي أكبر المنظمات الدولية الرائدة لممارسي مهنة القانون، ونقابات المحامين والجمعيات القانونية على المستوى الدولي. ومن خلال أعضائها في مختلف بلدان العالم من محامين فرديين وشركات محاماة ونقابات محامين وجمعيات قانون، فإنها تلعب دوراً في التأثير على تطوير الإصلاح القانوني على المستوى الدولي وتشكل ملامح مستقبل مهنة القانون في جميع أنحاء العالم.

المقر الإداري لنقابة المحامين الدولية كائن في مدينة لندن، وتقع مقراتها الإقليمية في مدينة ساو باولو في البرازيل؛ ومدينة سول في كوريا الجنوبية؛ ومدينة واشنطن دي سي في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما يتم إدارة **برنامج محكمة الجنايات الدولية** **International Criminal Court Programme (ICC)** التابع لـ International Bar Association من مكتب كائن في لاهاي.

ويسعى International Bar Association's **Human Rights Institute** (IBAHRI) إلى تعزيز وحماية وإنفاذ حقوق الإنسان في ظل سيادة عادلة للقانون، وإلى الحفاظ على استقلالية القضاء والمهنة القانونية في جميع أرجاء العالم.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

**Romana St. Matthew - Daniel
Press Office
International Bar Association
4th Floor, 10 St Bride Street,
London EC4A 4AD**

هاتف نقال: +44 (0) 7940 731 915
رقم الهاتف المباشر: +44 (0)20 7842 0094
المكتب الرئيسي: +44 (0)20 7842 0090
فاكس: +44 (0)20 7842 0091

بريد إلكتروني: romana.daniel@int-bar.org
الموقع الإلكتروني: www.ibanet.org